الفصل الثامن

يموت الزمار ...

تولى السيد «عبد العزيز الطحاوى» مسئولية الإدارة المركزية للمعلومات خلفًا للأستاذ «كمال الدين فهمى»، وكان «الطحاوى» يمتلك نفسًا حاقدة وكارهة للأستاذ «كمال فهمى»، وكل ما يمثله؛ بسبب ليس للرجل ذنب فيه على الإطلاق.

فالسيد «عبد العزيز الطحاوى» العائد توًّا من فترة إعارة طويلة إلى اليمن، أراد عند عودته للجهاز، استلام مسئولية الإدارة العامة للإحصاء الوظيفى التى كان يعمل بها قبل سفره إلى اليمن، فاعتذر له الأستاذ «كمال فهمى» بسبب وجود مدير عام لهذه الإدارة يعمل بكفاءة من ناحية كما شرح له، وما لم يقله وكان من المفترض أن يفهمه الرجل دون ذكر، هو أن مدير عام الإحصاء الوظيفى هذا «حسن محمد حسن» كان على علاقة خاصة جدًّا وطيبة مع الوزير «د. حسن توفيق»، بل إنه كان الذراع اليمنى له فى أثناء الانتخابات الدامية التى جرت على منصب نقيب التجاريين فى عام ١٩٨٤، والتى على إثرها تعرض «حسن محمد حسن» إلى الضرب والإصابة من أنصار «د.عبد العزيز حجازى». وهو ما يعنى استحالة أن يوافق رئيس الجهاز على نقل صبيه وذراعه اليمنى من وظيفته لصالح رجل جاء بعد إعارة من اليمن.

وعلى إثر ذلك صدر قرار من رئيس الجهاز باستلام السيد «الطحاوى» العمل كمدير لمديرية التنظيم والإدارة فى محافظة كفر الشيخ بدرجة وكيل وزارة، فحمل الرجل فى نفسه وانتظر ما تصوره قدرة على الانتقام.

جاء الرجل إذن محملًا بكراهية وحقد دفين على اسم وذكرى «كمال فهمى» وذكراه، وعلى كل من تصورهم مخلصين له، أو مدافعين عنه، وقد نجح بالفعل لدى البعض من صغار النفوس من الموظفين الذين سايروه فى النميمة على الرجل المتقاعد فى منزله، بل ووصل الأمر إلى الحد الذى كان يغضب فيها أشد الغضب إذا علم بأن السيد «كمال فهمى» قد زار الإدارة، وقام البعض بتحيته أو الذهاب للسلام عليه.

على أية حال، عرف السيد «الطحاوى» طبيعة عمل مجموعة عمل «النشرة الإحصائية» التى تضم خمسة باحثين تحت رئاستى المباشرة، وفى البداية تحمس للفكرة؛ برغبة فى مضايقة ومزاحمة مدير عام الإحصاء الوظيفى وخصمه السابق «حسن محمد حسن»، وطلب الاطلاع على مادة العدد الجاهز تحت الطبع، والتى سبق وراجعها ووافق عليها الوكيل السابق «الأستاذ كمال فهمى»، وأمر وقتئذٍ بطباعتها.

طالع السيد «الطحاوى» محتويات العدد، وانتابته حالة من الحماس غير العادى، فأخذ فى وضع مخطط من أجل إرسالها إلى الوزراء والمسئولين كافة، فى إطار رغبته فى إظهار الـ show ليس إلا، والظهور بمظهر الكفء، على أمل أن يصدر قرار لصالحه بمد فترة خدمته إلى ما بعد الستين، والتى لم يبقَ عليها سوى شهور معدودة.

تركت الرجل لأحلامه وتصوراته، فقد كان التوجه الأصلى والصحيح الذى رسمته والأستاذ «كمال فهمى» منذ إصدار الأعداد الخمس السابقة هو التركيز على دوائر البحث العلمى والأكاديمى، وبعض دوائر اتخاذ القرارات أو صنع السياسات دون «بهرجة» أو ضجيج مفتعل.

استمرت عجلة الطباعة فى الدوران، وكان التطوير التقنى الذى أدخلناه على النشرة، عبر عملية تلوين بعض الصفحات، والرسومات الفنية وغيرها، قد أضاف جاذبية إلى النشرة التى تحتوى هذه المرة على ملف كامل حول البيانات الإحصائية والوظيفية «لشركات القطاع العام».

وبعد عدة أسابيع ظهر العدد الجديد متضمنًا ملفًا غير مسبوق عن شركات القطاع العام، وصعدت إلى مكتب الرجل، حاملًا بعض نسخ العدد الجديد، فتهلل وجهه، وأخذ فى توجيه التعليمات لسكرتاريته ومدير مكتبه حول نمط التوزيع الجديد الذى يرغبه ويرضاه، ثم إذ به يفتح الصفحة الأولى فينتابه إحساس بالحسرة والذهول، بدت على ملامحه، فصمت برهه ثم أستدار إلىَّ وسألنى بصوت محشور، وكأنه قادم من القبر:

– أيه ده .. يا عبد الخالق؟

أجبت:

– خير يا افندم.

وبصوت لا يقوى على الكلام قال:

– دا أسم «كمال فهمى» موضوع على الغلاف الداخلى للعدد؟!

أجبت وقد شعرت بمأزق الرجل، واعتبرتها فرصتى لتلقينه درسًا فى أخلاق الأمانة وقيم الإخلاص:

– أيوه يا افندم .. لأن الأستاذ «كمال فهمى» هو اللى راجع مواد هذا العدد ووقع عليه باسمه.

تحشرج صوته مرة أخرى، وهمهم قائلًا:

– أه .. أه، بس أنا اللى وافقت على الطباعة.

واستطردت دون أن أمنحه فرصة أخرى للاعتراض:

– وبعدين يا أفندم، لو حضرتك راجعت مواد العدد الجديد، وأحلت إلى التقاعد، فسوف أصمم على وضع اسم سيادتك على الغلاف أيًّا كان الذى سيخلفك.

أسقط فى يديه، وأخذ يتمتم بصوت خفيض:

– طيب .. طيب، وزعوه بقى بالطريقة بتاعتكم.

ولم ينطق بعدها أبدًا.

خرجت من مكتبه، وأنا فى قمة السعادة، فقد لقنته درسًا أخلاقيًّا حول معانى الوفاء، وأهمية حماية جهد الآخرين، وعدم جواز السطو على جهدهم هذا، حتى لو كان هذا الشخص قد أحيل إلى التقاعد.

لم يمضِ على هذه الواقعة سوى عدة أسابيع، وأثناء وجودى فى إجازة ـ للزواج ـ رد الرجل بالانتقام المعهود فيه، فقد استغل غيابى، وأصدر قراره بنقل تبعية مجموعة «النشرة الإحصائية» من رئيس الإدارة المركزية مباشرة، إلى مدير عام الإحصاء الوظيفى (حسن محمد حسن)، الذى ظل يكن حسدًا وتبرمًا من نجاح النشرة والمشرف عليها (وثيقة رقم ١٧)، ولم يكن من الممكن أن يستمر الحال على هذا المنوال، وأثناء إعداد مواد العدد السابع وتجهيزه، حاول هذا المدير العام ـ بكل ما يتحلى به من ضيق أفق وخوف بيروقراطى ـ أن يحذف بعض المواد والموضوعات، وعندها طويت صفحات العدد، وأقسمت أنها لن تصدر ولن ترى النور ويوضع اسم هؤلاء الموظفين على النشرة الإحصائية، وبهذا احتفظت بمواد العدد، وتوقفت عن إصدارها، ولم تطبع النشرة الإحصائية فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة حتى يومنا.

وخلال هذا العام كانت عملية السطو ـ بالمعنى الحرفى للكلمة ـ على مشروع «بنك المعلومات الإدارية» من جانب مدير عام الإحصاء الوظيفى، ووزير التنمية الإدارية «د. عاطف عبيد» ومركز معلومات مجلس الوزراء؛ قد بدأت بالفعل. وأخذت عجلة التنفيذ فى الدوران، وأهدر بسببها فى الثلاثة أعوام الأولى حوالى ستة ملايين جنيه، كان من الممكن تجنبها، إذا ما أحسنوا التخطيط للمشروع أو استعانوا بأصحاب الفكرة الأساسية، وكان من الضرورى التخلص من وجودى فى الإدارة المركزية للمعلومات لما يسببه وجودى من حرج لبعضهم، وما بدأ يتسرب للصحف المعارضة حول التخبط والنهب الذى يجرى تحت لافتة هذا المشروع، فحشر اسمى فى آخر قائمة حركة التنقلات الداخلية التى تجرى بين إدارات الجهاز فى السادس والعشرين من أكتوبر عام ١٩٨٨ (وثيقة رقم ١٨)، وانتهت بذلك علاقتى بالإدارة، وإن كنت قد نجحت فى صياغة وإعداد أول كتاب من تأليفى بعنوان «مصر وعصر المعلومات» الذى صدر فى كتاب عام ١٩٩١، وأعيد طباعته فى طبعة مزيدة ومنقحة عام ٢٠٠٢، وأوصت لجنة

فحص الأعمال لجوائز الدولة التشجيعية عام ٢٠٠٣ على منحه الجائزة لما فيه من تحليل ورؤية جديرة بالتقدير على حد وصف لجنة الجوائز بالمجلس الأعلى للثقافة. (وثيقة رقم ١٩).

العمل الاجتماعى فى أوساط الموظفين .. عذاب وعذاب

وبرغم أننى قد حسمت أمرى بشأن العمل السياسى والتنظيمى بعد حبسة عام ١٩٨٥، فإن شيئًا ما داخلى كان يحركنى بقوة ذاتية غير معلومة من أجل المشاركة والعمل وسط الناس، مرة بدافع الدفاع عن الفئات المحدودة الدخل، ومرة أخرى بواعز من ضمير ما زالت تؤرقه مشاهد المظالم والتعسف فى استخدام السلطة الإدارية التى غالبًا ما يمارسها قادة الأجهزة الحكومية ورؤساء المصالح المختلفة، وربما هناك دوافع وأسباب أخرى خفية وغير مرئية وغير مفهومة، تحرك نوازعنا ـ أنا وأمثالى ـ إلى العمل الاجتماعى أو السياسى وسط الناس، وكأن مقولة أن «الإنسان حيوان سياسى» تبدو صحيحة تمامًا.

وكانت البداية هى وجود كيان يسمى «جمعية النشاط الاجتماعى» ونقابة العاملين داخل الجهاز، لا يسمع المرء عنها شيئًا، ولا يتحرك أحد من قيادتها «المنتخبة» للدفاع عن مظالم العاملين، وقد كانت كثيرة.

وعلى سبيل المثال، كان نظام العمل بالجهاز يقضى بأن من يتغيب أكثر من يوم أو يومين فى شهور العام ـ باستثناء شهور الصيف ـ سواء بالحصول على إجازة قانونية أو بغيرها من الأسباب يحرم تمامًا من الحوافز والأجور الإضافية التى كانت تعادل فى ذلك الحين (منذ عام ١٩٨٧) حوالى نصف أو ٧٠٪ من قيمة الأجر الأساسى للموظف، بما يجعلها عنصر أساس فى أجر ودخل الموظف شهريًّا.

كما كان هناك قيود صارمة تتجاوز حدود المعقول والمناسب فى الوظائف المدنية، تحت دعوى الانضباط، بما يكاد يحول علاقات العمل بالجهاز إلى ما يشبه المعسكر الحربى.

وقد تزامن مع هذا، نشر بعض المقالات من جانبى فى جريدة «الأهالى»، كانت تهاجم بشدة ما ورد فى خطاب رئيس الجمهورية «حسنى مبارك» فى مناسبة عيد العمال حول إنتاجية العمال المصريين، وكان عنوانها «هل عمال مصر لا ينتجون؟» فى مايو من عام ١٩٨٨، والأخرى كانت ضد وزير التنمية الإدارية (د. عاطف عبيد)، بعد أن صرح فى معرض المقارنة بين إنتاجية العمال المصريين بإنتاجية العمال فى الولايات المتحدة واليابان وغيرها من الدول المتقدمة. وكان ردى على «د. عاطف عبيد» قاسيًا وتهكميًّا، بقدر ما كان يتميز بالتحليل المنهجى والعلمى لبيان عوار آرائه من الناحيتين الاقتصادية والإدارية، وكان هذا هو سبب اللقاء الأول الذى جمعنى برئيس الجهاز الجديد «د. حسين رمزى كاظم» فى حوار عاصف انتهى بصداقة محوطة بالشك والحذر المتبادل. وكان عنوان مقالتى ضد الدكتور عاطف عبيد بعنوان «العامل المصرى المفترى عليه» ونشر بجريدة الأهالى بتاريخ ١٤ ديسمبر عام ١٩٨٨.

استدعانى الرجل إلى مكتبه، وسط حالة عصبية بادية على تصرفات من حوله من طاقم السكرتاريا، وأعضاء مكتبه عمومًا.

دخلت إلى مكتبه بالطابق التاسع.. غرفة كبيرة مؤثثه بصورة جيدة، دون مبالغة، ملحق بها صالة واسعة للاجتماعات، استقبلنى دون ترحاب، لاحظت وجود ثلاثة أو أربعة من قيادات الجهاز من وكلاء أول الوزارة؛ أذكر منهم «المرحوم سعيد المرسى» والأستاذ «عبد السلام الجبالى» وآخرين، ثم أشار إلىَّ بالجلوس على المقعد الموازى لمكتبه.

تفحصنى بنظرة رجل الأمن، وبصوت خفيض هادئ قال:

- أنت عبد الخالق فاروق؟

أجبت ببرود:

- نعم.

فاستطرد:

- أنا باسمع عنك من مدة طويلة يا فاروق، وكويس أنى أشوفك النهارده.

- شكرًا يا افندم.

صمت قليلًا، ثم بدأ فى الدخول إلى الموضوع متخذًا من نبرة صوته الهادئة، والمتصاعدة بحساب جرس إنذار وإشارات تهديد:

- أنت عارف يا فاروق ـ هكذا ظل ينادينى على الطراز الإنجليزى طوال السبع سنوات اللاحقة ـ أن الكتابة فى الجرائد من جانب الموظف تعتبر مخالفة، وأنت كتبت مقالة تهاجم فيها وزيرنا ـ يقصد الدكتور عاطف عبيد، أنت عارف طبعًا أنه وزير التنمية الإدارية؟.

أجبت بهدوء:

- نعم أعرف.

- طيب أنت مش عارف، أنك كموظف فى الجهاز لا يجوز لك الكتابة فى الصحف، إلا بعد الحصول على إذن بالموافقة من السلطة المختصة.

أجبت وأنا أكاد أنفجر غيظًا:

لأ .. أنا لا أعرف ذلك، وكل ما أعرفه أن وجودى فى الوظيفة لا يحرمنى من كونى مواطنًا يمارس حقه العام.

استطرد الرجل:

- بص يا فاروق، دى تأشيرة الدكتور عاطف عبيد على مقالتك فى الأهالى «يحذر، وينبه عليه بعدم الكتابة أو التعليق فى الصحف»، واستكمل «د. كاظم» وأنا أقدر أتخذ إجراءات ضدك. وهنا بدأ صوته يرتفع عن المعتاد حاملاً نبرة تهديد صريحة وواضحة.

وهنا لم يكن أمامى من مناصٍ سوى الرد بكل وضوح وحزم:

- أنت يا افندم تقدر تتخذ الإجراءات التى تراها، ومنها نقلى إلى مديرية من المديريات بالمحافظات، أو غيرها من الإجراءات، ولكنى لن أتوقف عن الكتابة ضد أى وزير أو مسئول أراه يهين الشعب المصرى، ويعتبره مجموعة من الكسالى وفاقدى المهارة.

وبدأ صوتى ـ دون أن أدرى ـ يرتفع بدوره وسط دهشة قيادات الجهاز الحاضرين للقاء، والذين كانوا يرهبون الرجل ويحسبون له ألف حساب.

وهنا تراجع الرجل، وعاد صوته إلى هدوئه الأول، ثم قام إلى دولاب المكتب، الذى يمتلأ بعشرات الكتب والدراسات، وأمسك بإحدى الدراسات وقال:

- بص يا فاروق، دى دراسة هامة أعددناها فى الجهاز، ولكنى لا أستطيع نشرها، فهناك بعض الاعتبارات قد تستدعى إخفاء بعض تلك المعلومات أو الحقائق، علشان كده من الصالح عدم التحدث فى كل شىء.

واستطرد دون أن يترك لى فرصة للرد:

- أنا سعيد أنى شوفتك النهاردة يا فاروق، اتفضل روح مكتبك.

قمت من فورى ومددت يدى أصافحه، فقام من مقعده وصافحنى باحترام، واستدرت أصافح الحاضرين فى الغرفة، وانصرفت.

لم يمضِ على هذا اليوم سوى أيام قليلة، واستدعانى رئيس الجهاز (د. حسين كاظم)، وكان وحده هذه المرة، وبعد أن رحب بى، أجلسنى أمامه ثم بدأ فى الكلام:

- أنا سعيد بك يا فاروق، ولازم تعرف أن فيه أشياء كثيرة قد أوافقك عليها، ولكن الظروف لا تسمح بالبوح عنها، ولازم تعرف أنى ناصرى، ومن الذين عاصروا عبد الناصر، وعملوا معه لفترة طويلة، عمومًا أنا عاوز اسمع عنك كل خير، فإنت شاب ممتاز.

وانتهى اللقاء عند هذا الحد، وانصرفت.

ولم أكن أدرى ما سر هذا الاستدعاء، ولكنى اعتبرتها ربما رغبة فى المجاملة، أو محاولة للاحتواء، ولكنها على أية حال وجدت صدى إيجابيًّا بداخلى.

لم يكن«د. حسين رمزى كاظم» صادقًا معى تمامًا، كما ستثبت تجربة الأيام والسنوات اللاحقة، ولكن من المؤكد أن حوارًا من نوع خاص قد أصبح الآن بيننا، ينفجر أحيانًا، ثم يعاود إلى الهدوء والسكينة، فالرجل أحرص على ألا أكون مصدرًا لإثارة المشاكل له، أو تسريب أخبار إلى صحيفة هنا أو صحيفة هناك، قد تسبب له الحرج أمام قيادته، فطموحه بكرسى الوزارة ما زال جامحًا، وعمره ما زالت صغيرة نسبيًا (فى عقد الخمسينيات من عمره)، بما يضع طموحه فى خانة الممكن وليس المستحيل.

أخذت بعدها فى تحضير نفسى للنشاط الاجتماعى ـ والنقابى ـ داخل الجهاز، وبدأت فى مراجعة لائحة «جمعية النشاط الاجتماعى» العتيقة التى أنشأت منذ منتصف الستينيات، وكذلك تكوين مجلس إداراتها الخامل والخامد، والذى لم يكن نشاطها

يتعدى القيام ببعض الرحلات وتنظيم المصايف بين الفينة والأخرى، وصرف بعض المساعدات الضئيلة فى حال المرض، أو إجراء العامل أو الموظف لعملية جراحية، ولم تكن هذه المساعدات تزيد عن خمسة جنيهات أو عشرة، وكان أقصاها خمسة وعشرون جنيهًا.

وقد وجدتُ أنه تحت شعار «الانضباط الوظيفى» الذى ابتكره العسكر فى الجهاز الإدارى ـ وخاصة فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الذى كان مرتعًا خصبًا لهم ـ قد زادت وطأته فى عهد رئيسه الجديد «د. حسين كاظم» وزادت المظالم خاصة ما يتعلق منها بالحرمان من جزء رئيسى من الدخل الوظيفى (الحوافز والأجور الإضافية)، والتى كانت قد أصبحت منذ منتصف الثمانينيات جزءًا هامًّا وحيويًّا من الدخل الشهرى للموظفين؛ حيث جرى ربط هذا الجزء من الأجر بنظام شبه عبودى للإجازات، حيث لا يجوز للموظف القيام بإجازته الاعتيادية القانونية (أكثر من يومين) إلا أثناء شهور الصيف الأربعة فقط (يونيو / سبتمبر)، وإلا حرم الموظف من كل هذه الإضافات الجوهرية فى دخله الشهرى.

وهكذا قررت أن أخوض معركة من أجل تعديل بعض قواعد علاقات العمل داخل الجهاز، وذلك عبر بوابة «جمعية النشاط الاجتماعى» فى المرحلة الأولى، ثم يعقبها تغيير هيكل مجلس إدارة «نقابة العاملين» التى كان يسيطر عليها منذ زمن بعيد عناصر على علاقة إما بأجهزة الأمن والمباحث، أو الحزب الوطنى الحاكم، من خلال شخصيات مؤثرة فى دائرة مدينة نصر من أمثال «ثريا لبنة» وغيرها من العناصر الفاسدة وذات الممارسات اللصوصية بالمعنى الحقيقى والقانونى للكلمة.

وبدأت بإصدار سلسلة بيانات ـ أو منشورات ـ تتضمن تساؤلات حول هذه الجمعية، ماذا تفعل؟ وكيف يمكن زيادة مواردها دون زيادة اشتراكات الأعضاء (التى كانت حوالى ٢٥ قرشًا شهريًّا)؟ بما ينعكس إيجابيًّا على تقديم المساعدات للعاملين، بما

يوفره قانون الجمعيات من إمكانية تنظيم حفلتين كل عام لصالح هذه الجمعية، بما يوفر حوالى عشرة آلاف جنيه إلى عشرين ألف جنيه سنويًّا (كانت كل موارد الجمعية سنويًّا لا تزيد عن ستة آلاف جنيه هى حصيلة اشتراكات أعضائها)، ولم أكن أدرى بالطبع أن فكرتى هذه سوف تلتقط من لصوص النشاط العام من أعضاء مجلس إدارة الجمعية ليتربحوا من ورائها فيما بعد، فتغير إحداهن سيارتها القديمة إلى سيارة سكودا حديثة.

على أية حال، شهدت هذه الفترة حالة من الحراك السياسى والثقافى داخل الجهاز لم يسبق أن عرفها الجهاز وموظفيه فى تاريخه كله ـ على حد تعبير الكثيرين منهم ـ كما تحولت المعركة الانتخابية إلى صراع نفوذ وقوى داخل الجهاز، فتولى مدير مكتب رئيس الجهاز وهو بدرجة وكيل وزارة ويدعى «سند على سند»، الاتصال بنفسه بعدد كبير من الموظفين ـ وعددهم وقتئذٍ يقارب ألفى موظف ـ طالبًا منهم النزول إلى صناديق الانتخابات وإسقاط المرشح الشيوعى وكل من يدعمه.

كان خوف الإدارة وقياداتها ـ خاصة المعروف عنهم تعسفهم وشدتهم فى استخدام سلطاتهم الإدارية ـ بادية للجميع، من نجاحى وقدرتى على الزحف بعدها من الجمعية إلى النقابة (وثيقة رقم ٢٠).

وكان أول ما تعلمته من درس، هو لا أخلاقية الكثيرين من محترفى مثل هذا النشاط، خاصة أعضاء الحزب الوطنى الحاكم، وكانت من بينهم امرأة تدعى (س.ع) صعدت على أكتافى للحصول على أصوات مؤيدىَّ، ثم ظهرت على حقيقتها بعد انتهاء يوم التصويت، وأصبحت اليوم رئيس حى فى مدينة نصر، وتطمع فيما هو أبعد من ذلك، وكانت أول من التقط فكرة «الحفلات المعفاة من الضرائب» فنظمت بعضها وحققت من ورائها عمولة كبيرة مكنتها من تغيير سيارتها فى أقل من شهرين.

وكان هذا المناخ الممتلئ بالدسائس جديدًا تمامًا على طبيعتى وأخلاقى. وبرغم نجاحى فى تلك الانتخابات، ووصولى إلى عضوية مجلس إدارة جمعية النشاط تلك،

فإن المؤامرات والدسائس لم تنقطع، ولم يرتح هؤلاء إلا بعد توريطى فى مشادة كلامية حامية مع أمين الصندوق ـ وهو الرجل الذى دفعتُ به إلى تلك الانتخابات وساندته ـ فإذا به ينضم إلى جماعة المنتفعين من الجمعية ويحاول تحقيق مكاسب مالية من وجوده فيها.

كان من ضمن الأعضاء الجدد فى مجلس الإدارة من يرفع شعار «ظرفنى تعرفنى» وها هو قد أصبح اليوم مديرًا عامًّا فى الجهاز المركزى، وما زال يرفع الشعار ذاته ويحترف لعبة مساندة مرشحى انتخابات مجلس الشعب فى مدينة نصر.

وكان رئيس مجلس الإدارة ممن يطلقون لحيتهم مدعيًا التقوى، وهو لص بالمعنى الحقيقى للكلمة، وقد انتهى بعد عدة سنوات أمام محكمة الجنايات بتهم متعلقة بالنصب وتوقيع شيكات بدون رصيد، وتوقع عليه عقوبة السجن لسنوات طويلة.

وكانت التجربة الأولى مع مجلس الإدارة الجديد / القديم، هو السفر فى هيئة (لجنة) مكونة من أربعة أعضاء، إلى إحدى المصايف من أجل التجهيز لمصيف العاملين، ووقع الاختيار على مصيف «جمصة»، وإذا بى أمام نماذج من البشر لا يتورعون عن المطالبة جهارًا نهارًا بالعمولة من صاحب العقار.

كان العقار جميلًا، وعلى مقربة من شاطئ البحر، ولم يكن صاحبه ـ وهو موظف سابق أحيل إلى التقاعد بعد أن كف بصره عن الرؤية ـ قام بتأجير هذا العقار من قبل، و كان قد صار مشروعه الاستثمارى للتكسب من ورائه طوال العام، وقام الرجل بتأثيثه بصورة جميلة، وعرض الرجل سعرًا مغريًا للموسم ـ أظنه فى حدود عشرة آلاف جنيه ـ وإذا بأحدهم يطالب الرجل «بعمولة أعضاء اللجنة».

أسقط فى يدى، ولكننى تمالكت نفسى انتظارًا لما ستسفر عنه تلك المفاوضة، وقد وافق الرجل صاحب العقار على منح أعضاء اللجنة مبلغ «خمسمائة جنيه كعمولة أو

سمسرة»، وهنا ألقيت مفاجأتى فى وجه الجميع، فقدمت شكرى إلى الرجل، وطلبت منه أن يخفض الإيجار بقيمة هذا المبلغ، ونظرت إليهم قائلًا:

- أحنا يا حاج، لا نأخذ عمولات، أحنا بنخدم زملاءنا، وهذا المبلغ سيكون هو التخفيض الذى ستمنحه من قيمة إيجار العقار، بما يسمح لنا بتخفيض الأسعار للزملاء.

صمت أعضاء اللجنة الآخرون، كمدًا وغيظًا، ولم ينطق أحد منهم بكلمة، ولكنهم اختمروا أمرًا، وقرروا فيما بينهم أن يفشلوا المصيف هذا العام، وهو ما حدث بالفعل، كما أنهم قد اتفقوا على التآمر علىّ للتخلص منى تمامًا من مجلس إدارة تلك الجمعية، وقد كان.

ووسط مشاحنات وإحن وظيفية وغير وظيفية، وجدت نفسى مستيقظًا فجر الرابع من سبتمبر عام ١٩٨٨ لأكتب «الحاجة إلى هدنة سلام»، معبرًا فيها عن حالتى التى أوشكت بى إلى حافة الجنون:

يبدو لى، أننى فى حاجة ماسة إلى هدنة سلام مؤقتة مع النفس، هكذا استخلصت فى الأيام القليلة الماضية. فحياتى طوال الشهور القليلة الماضية، قد انزلقت فى دوائرها المتعددة إلى ساحات حرب حقيقية مع كل شىء .. كل شىء.

فها هى دائرة الحرب الكبرى ضد النظام والحكم، يتداخل فى خطوطها خناقى الزاعق كل يوم مع الديون وأصحابها، ثم تنزلق قليلًا فى طورها الجديد، أو بمعنى أدق المتجدد فى تلك الدوامات من المشاكل العائلية المستعصية على الحل، وأخيرًا وليس آخرًا تلك المشكلة الناتجة عن زواج غير متكافئ فكريًّا وذهنيًّا.

أنا بالفعل أدور فى دائرة شيطانية من الحروب الصغيرة والكبيرة، بحيث استعصى علىّ فى أيام كثيرة وليالٍ عديدة النوم.

أحاول أن أكفكف من نبع الأرق والإرهاق والقلق الدائم دون جدوى، أحاول أن أجفف بلا هوادة من ينبوع الحزن والمرارة، ذلك دون فائدة، لعلها حظوظ القدر اللعين تود أن تقتص منى على ذنب لم أرتكبه، أو علها ترغب فى شىء لا أعلمه ؟!

أتناول قلمى وأمتطيه كرمح، لعله ينفس عنى قليلًا .. فهل ينجح؟ يبدو لى أنها لحظات هدنة مصطنعة، ويحتاج الأمر منى وقفة جادة تجاه كل دائرة من دوائر حربى، لكى أحل عقدتها ثم أنتقل لغيرها.

حرب السياسة يحتاج غمارها إلى نفس طويل، وذهن رائق، وإنجاز فكرى مرموق، يوفر لى أقصى قدر من الحماية المعنوية فى المدى الطويل، ويخيل إلىَّ أننى على وشك توفير هذا الغطاء المعنوى حينما ينشر كتابى عن«أزمة الانتماء» وكتاب «مصر وعصر المعلومات»، بعدها سيكون استكمال المعركة بشروط أفضل.

لكن ماذا عن بقية الحروب، التى تسببت فى الكثير من الأزمات والقلق والتوتر؟

الديون .. تلك الكلمة المجرمة، لا بد من حذفها من قاموس مفرداتى وبقوة، ولكن من أين؟ وكيف؟ ومتى؟

لم أتعود أن أكون شحيحًا ما دام جيبى يحمل شيئًا من هذه الأوراق اللعينة، كما أننى لم أتعود أيضًا على تجاهل بعض الواجبات الاجتماعية أو المجاملات .. لعنة الله عليهما معًا.

أستدين من هذا ومن ذاك، بحيث أصبحتُ أمَلُّ من نفسى، أصبحت أمقت هذه العادة .. فما بال الآخرين؟ لا بد من حل، فقد ضقت ذرعًا، ولم أعد قادرًا على الاحتمال، يكاد يصيبنى لوثة جنون بسبب هذه العادة الجارحة؟

نعم .. حكمت المحكمة لى بأربعة آلاف وخمسمائة جنيه من صاحب العقار، ولكن هيهات.. أيوجد قانون فى هذا المجتمع الفاسد؟ جهاز التنفيذ (الشرطة) ينخر فيه السوس، ومعظم ضباطه مرتشون ولصوص، وهذا جزء عمومًا من المعركة الكبرى.

إذن .. كيف أتخلص من ديونى وهى تقارب ألفين من الجنيهات؟

أحد الكتابين .. فمتى ينشر؟

أعتقد أن تخلصى من كابوس المديونية هذا سيخلق منى شخصًا جديدًا .. حرًّا .. صافى الذهن، فأتخلص بذلك من مصدر هام ودائم لقلقى وتوترى.

ثم هذا الميراث العائلى العظيم ؟!

أبواى لم يتركا لى ثروة .. لا أريدها طبعًا، بل تركا لى تلالًا من المشاكل العائلية، بنات لم يستكملن تعليمهن، وتزوجن من رجال أقل ما يوصفون به، أنهم أندال وكلاب ضالة خاصة الاثنين (ك)و(ح)، والبنات أنفسهن لو كانت بناتى لسكبت عليهن بنزينًا وأشعلت فيهن النيران، وبرغم كل ذلك لا أستطيع فكاكًا أو هروبًا، قدر أحمق آخر.حتى أقربهن إلىَّ «وفاء» توشك هى الأخرى على الزواج من شاب لا أستطيع وصفه سوى بأنه أقل كثيرًا من المستوى المناسب، ولا أملك تحت إلحاح السن سوى الموافقة على اندفاعها غير الحصيف، وإن كان مفهومًا لى دوافعه وأسبابه.

وزوجتى هى الأخرى حرب ضروس، لم تفلح فى أن تخفف عنى شيئًا، بل زادت الأمور سوءًا، ودخلت هى أيضًا حربى التى لا أدرى إن كنت سأنتهى منها أم ستجهز جمعاء علىَّ؟.

نسيت أن أتحدث عن العمل والوظيفة .. لقد أصبحت شيئًا رتيبًا ومملًّا، كيف يستمر بقائى هناك وسط هؤلاء القطيع، ولا أفعل شيئًا مفيدًا ذا بال ؟!

من أجل أن أتقاضى راتبًا شهريًّا .. ثم ماذا؟

كيف أفكك كل واحدة من هذه الدوائر على حدة لأنتهى منها؟ حتى الآن لا أدرى، ولكن إذا لم يعاجلنى الموت مبكرًا، فالمؤكد أننى سأنتهى منها جميعًا، واحدة بعد الأخرى، أو منها جميعًا بضربة واحدة.

فجر الأحد ٤/ ٩/ ١٩٨٨

هكذا كان حالى وحالتى النفسية.

□ □ □